

الى ما في الاولي فلم صورته في الاولي ما اذا قرأ
 في الاولي سبعمائة وثلاثين وثلاثين وهذا
 التقدير المشتغل على صورته يرجع الى القول
 الاول لانه يلزم من كون الزيادة على الثانية
 بخمسة او بضع مائة الاولي ان تكون تلك المجموع
 كما هو ظاهر وحينئذ يد عليه زيادة على ما ورد
 على اوجه انه لا يعنى لده قوله في معنى القول الاول
 وان ذلك يجب ان يقول عليه هذا القول لصاحب
 الخلاصة بما لم ينزل فان صاحب الخلاصة لم يعبر
 بالصفة كما رأيت وانما احتسب من السلاطين
 والستين في الاولي وبين الستين والثلاثين
 الثانية فافمن النظر اسد ويد عليه فانه
 اجري من ثنائين المصا **قوله** هذا يرجع للقولين
 يعني ان هذا التقدير في كل بيان للاولي فان لم يراع
 منه خلاف الاولي وهو يعني **قوله** لا بأس به **قوله**
 فقط لما احتمل ان يكون الخبر محمداً لا للثبوت
 اذ قد يقول فقط كما في النه **قوله** قيل وعليه
 المنفرد في قائله صاحب سراج الدرر وقا في الخلاصة
 انه احب لكن قال ابن امير الحاج بعد ان حقق ريبها
 فيظهر على هذا ان قولها احب لا قوله كما ذكره في الخلاصة
 وان الاولي كون الفسوي عيني وقولها اعلى **قوله** كما
 ذكره في الدرر انه اقره في البحر والسر بلائق **قوله** ان
 تقاربت اي الايات **قوله** اعتبرت الحروف والكلمات الاثر

بين

عن المرعشي ابن وانظر هل المراد ان عندنا ومن
 الايات جميع الكلمات الدايدة حتى ان بلغت ثلاث
 كلمات كره او حتى تبلغ من ثلاث ايات فصار
 اذ غير ذلك ومثل التثنية في ذكر الحروف ان جميع الكلمات
 كما يكون عندنا وبما في عدد الحروف او ثقت رأيا
 عندنا عما نعتبر عدد الحروف وحينئذ اي مقدار
 من الحروف فيجب التكرار وراجع **قوله** واعتبر
 الجلي محسب الطول حيث قال في الفينة لو ذرا
 في الاولي والمصري في الثانية المصرة يكره لان
 الاولي ثلاث ايات والثانية تسع ايات وتكره
 الزيادة الكثيرة واحاديث الصلاة
 والسلام فزاد في الاولي من يوم الجمعة اسم ريك
 اذ على ريب الثانية مثل اناك حديث الفاسية
 قرأت الثانية على الاولي بسبع لكن السبع
 في السور الطوال بسردون الغفار لان السن
 متما صنف الاصل فالتسبع ثمة اقل من نصف انتهى
 فعلم ان الاطالفة المذكورة انما تكره اذا كانت
 فاعلمت الطوال من غير نظري عدد الايات انتهى
 كلامه ومسته طهران المعتملة لذلك صاحب الفينة الخليلي
 عاينة الامران الجلي فهم من كلام الفينة وهذا
 العذر ولا يسوس مع ان يقال واعتبر الجلي **قوله**
 واستثنى في البحر ما روي في السنة مثل تسع والفائنة
 فقد انفق مع الجلي في الحكم وهو عدم الكرامة واختلفا